تقرير الندوة الوطنية

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية

في موضوع:

آفاق التنمية المحلية التشاركية في ضوء قانون الجمعيات والهينات والشبكات القانون (رقم:2021-004)

أكتوبر 2021

نظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية و شعبة التنمية المحلية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية و بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية وبالتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي .

ندوة وطنية في موضوع: **" آفاق التنمية المحلية التشاركية في ضوء قانون الجمعيات والهيئات والشبكات القانون (رقم:2021-004)** يومي 27 و 28 أكتوبر 2022، بمقر كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وقد عرفت الندوة حضورا مكثفا من الطلبة الباحثين بشعبة التنمية المحلية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية و ومجموعة من طلبة كلية العلوم القانونية والاقتصادية وبعض ممثلي جمعيات المجتمع المدني .

اليوم الأول: الأربعاء 27 أكتوبر 2021 ترأس الجلسة الافتتاحية عميد كلية الأداب خلال هذه الجلسة رحب الرئيس بالحضور الكريم والمشاركين وأفسح المجال للسادة: الدكتور محمد الداه عبد القادر رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ،
السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط العصرية، المحترم
السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، المحترم
السيد المندوب الإقليمي لمؤسسة هانس زايدل في المغرب و موريتانيا ،المحترم
السادة الأساتذة الفضلاء ،
طلبتي الأعزاء ،
أيها السادة والسيدات ،

يسرني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية لأعمال الندوة الوطنية التي ينظمها المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية تحت الرعاية السامية لمفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ينظم وبشراكة مع كل من وكلية الآداب والعلوم الإنسانية و مؤسسة هانس زايدل الألمانية وبتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية. و الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي .
، حول موضوع : آفاق التنمية المحلية التشاركية في ضوء قانون الجمعيات والهيئات والشبكات (القانون رقم :004-2021) والذي صادق مجلس الوزراء الأخير على مشروع مرسوم تطبيقي له .

تدخل هذه التظاهرة في إطار اتفاقية الشراكة التي تربط المركز بالكلية ، و أود أن أجدد أمام جمعكم الكريم تشكراتي الخالصة للسيد عميد الكلية ولجميع طاقه العلمي على اصراره لمسايرة المركز في كافة أنشطته العلمية ، والشكر موصول إلى مؤسسة هانس زايدل الألمانية على دعمها ومساهمتها في تمويل الأنشطة العلمية بموريتانيا.
لا تخفى انعكاسات الممارسة الديمقراطية على صعود المجتمع المدني وتطور أدائه، كما أن المجتمع المدني بدوره هو أحد الأسس التي تنبني عليها الديمقراطية الحديثة، فهو يلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة.

في المنطقة العربية يعاني المجتمع المدني " الوليد" من مجموعة من الصعوبات والاختلالات ،في علاقة ذلك بالإطار القانوني والسياسي الذي يحكم عملها بشكل عام ،.
لكن التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفتها هذه الدول إضافة الى المتغيرات الدولية التي دعمت الممارية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، سيوفر لا محالة بيئية خصبة لتطور المجتمع المدني . على حد تعبير الأستاذ إدريس لكريني.
ذلك ما سيتم التطرق له من خلال مداخلات الأساتذة الكرام ....

وفي الختام أود أن أشكر اللجنة التنظيمية على مجهوداتها الجبارة من أجل إنجاح هذه الندوة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والدكتور أحمد حضراني رئيس مركز الدراسات في الحكامة والتمنية الترابية، والسيد ميلود سفياني ممثل منظمة هانس زايدل الألمانية، والشيخ ولد الشواف نائب رئيس المجموعة الجهوية لنواكشوط تعاقبوا على الكلمات الافتتاحية.
السيد رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛
السيد مندوب مؤسسة هانس زايدل الألمانية موريتانيا والمغرب ؛
السيد نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية ؛
رئيس الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي
السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

لتتوالا أعمال الندوة بالمداخلة الأولى والتي بدأت جلستها الأولى برئاسة: **الدكتور سيدي محمد سيد أب:** مدير مدرسة الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

الجماعات الترابية وهيئات المجتمع المدني بموريتانيا؛ أية شراكة ممكنة ؟
الدكتور . سليمان حامدون حرمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

تمويل الجمعيات بين مقتضيات القانون وتحديات الواقع
الدكتورة أم كلثوم حامدينو، مسؤولة الدراسات بالشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي

قانون الجمعيات الجديد ...ترسيخ الحريات ومتطلبات الرقابة في دولة القانون
الدكتور مصطفى سيد أحمد البح ، المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

البعد السياسي للجمعيات في موريتانيا من خلال القانون ا المنظم لها
الدكتور النان ولد المامي ، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

ساهمة المجتمع المدني في تدبير الخدمات المحلية في موريتانيا ؛ الواقع والرهانات التنموية
الدكتور. محمد عالي المختار التقي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على كيفية البحث في تعزيز دور المجالس الجهوية في دعم التمنية المحلية في كل من

ترأس الجلسة الافتتاحية الدكتور محمد الراظي ولد صدفن عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية وقد أتاح الفرصة لرئيس المركز الموريتاني .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والصلام والسلام على نبينا الكريم

السيد رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛
السيد نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية؛
السيد مدير المجتمع المدني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني؛

السيد مندوب مؤسسة هانس زايدل الألمانية موريتانيا والمغرب؛
السيد رئيس الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي
السادة الأساتذة الباحثين
أبنائي الطلاب، بناتي الطالبات
السادة الحضور

يطيب لي أن تشرفونا بحضوركم معنا اليوم في مستهل الموسم العلمي والثقافي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية برسم العام الجامعي 2021 – 2022 والذي اخترنا أن نفتتحه بتنظيم ندوة علميةحول موضوع: آفاق التنمية المحلية التشاركية في ضوء قانون الجمعيات والهيئات والشبكات(القانون رقم:004-2021).

ولا يخفى عليكم ما لهذا الموضوع من أهمية علمية وعملية، فهو إلى جانب أبعاده القانونية والسياسية؛ يندرج في صميم اهتمامات الكلية، من خلال برامج التكوين والتأطير ضمن شعبة التنمية المحلية وغيرها من الشعب المهنية التي جرى استحداثها مؤخرا بغية تنويع عروض التكوين بالكلية وملاءمتها مع احتياجات سوق العمل.

إن انعقاد هذه الندوة بما تجمعه من شركاء ومشاركين متعددي المشارب والاهتمامات؛ ليعبر عن انفتاح كلية الآداب والعلوم الإنسانية على المحيط العلمي والمهني، وهو ما يعكسه ثراء المواضيع التي سيتناولها السادة المحاضرون ضمن الجلسات والمداخلات المبرمجة.

مرة أخرى أجدد الترحيب بكم راجيا لأشغالنا النجاح والتوفيق، وأعلن على بركة الله افتتاح ندوتنا المباركة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وقد انطلقت أشغال هذه الندوة بمحاضرة افتتاحية حول موضوع "التنظيم الجهوي بالمغرب وفقا لدستور 2011: المحتوى والمستجدات"، للدكتور أحمد حضراني.

الدكتور حسين محمد جنجين .....
تطرق الدكتور في بداية محاضرته للحديث عن السرد الزمني للدساتير المغربية وبمدى إشارة هذه الدساتير إلى تنظيم المركزية خصوصا وأن المغرب اعتمد الجهوية في دستور 1991، كما تطرق الدكتور إلى إفراد دستور 2011 لقانون الجهة وتقليص الجهات من 16 جهة إلى 12 جهة مع ملاحظة زيادة عدد الفصول التي اهتمت بالجهة في دستور 2011 عكس سابقيه.

تطرق كذلك لما سماه تأكيد المقتنيات الدستورية خصوصا من ناحية إقرار اختصاصات الجهة، وكذلك دعم الديمقراطي، كما تناول قضية مسألة التدبير والمراقبة والتمويل، وأشار إلى أن أعضاء المجلس الجهوي ينتخبون بصفة مباشرة وأن رئيس الجهة أصبح هو الآمر بالصرف بدل الوالي.

تطرف في مداخلته لمبدأ التفريع الذي يوضح الاختصاصات سواء كانت اختصاصا مشتركة أو اختصاصات منقولة.

و تطرق في مداخلته أنه على المستوى التنظيمي المالي أصبحت ميزانية برامج وبرامج وظيفية (اعتماده لمدة 3 سنوات) مع العلم أن المدة أصلا ست سنوات.

وقد أجمع المتدخلون في كلماتهم على أهمية الندوة والسياق الذي تنعقد فيه لا سيما من خلال الفرق الشاسع بين التجربتين المغربية والموريتانية في هذا المجال، خصوصا وأن هذه الندوة تستهدف استفادة التجربة الموريتانية من التجربة المغربية، ومحاولة تفادي الأخطاء التي وقعت فيها هذه التجربة. و ختم الدكتور قوله بأنه كان ينتظر مدونة للجماعات الترابية لكن تم اعتماد ثلاث قوانين.

المداخلة الأولى حول موضوع "الجهوية والحكامة الجيدة بموريتانيا التحديات والحلول" للدكتور محمد الداه عبد القادر أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية ورئيس قسم القانون العام بالكلية.

وقد ركز الأستاذ في مداخلته على بداية التقسيم الإداري للأراضي في موريتانيا التي أقرها دستور 1961 في مادته الثالثة، مرورا بأول ظهور للبلديات عام 1986 باعتبارها أول ظهور للجهات الإقليمية.

كما تطرق الأستاذ للتعديلات على دستور 20 يوليو 1991، والتي كان آخرها تعديل 2017 الذي أقر الجهات باعتبارها من المجموعات الإقليمية خصوصا في مادته 98 جديدة.

كما تناول الباحث في الأخير إلى أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الوافد الجديد على الساحة الإقليمية الموريتانية، خصوصا أن المهام التي أسندت لها قد تفوق قدرتها وذلك لتشعب المهام التي أوكلت إليها مع العلم أن هذه الجهات لا تزال في طور النشأة.

أوضح الباحث في معرض مداخلته أنه لكي نتجنب الصعاب يجب على السلطة الوصية تعزيز القدرات المالية للجهات أولا، وكذلك توسيع التكوين والتحسيس.

و أضاف الباحث كذلك أنه يجب إنشاء مستوى لا مركزي جهوي يؤدي إلى محاربة الفقر، وتوفير الشغل، وخلق إطار مناسب لذلك.

وختم الأستاذ حديثه عن الحكامة الجيدة وذلك من خلال إشراك المواطنين في تحديد الأهداف الجهوية باعتبارهم الأقدر على تقييمها، عكس السلطة المركزية متسائلا في النهاية عن مدى تأهيل هذه الجهات لهذه لمهمة خصوصا أن هذه الجهات لا تزال حديثة النشأة.

المداخلة الثانية حول موضوع "الجهوية بالمغرب من زاوية إعداد التراب: قراءة نقدية" قدمها الدكتور أحمد مالكي: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض مراكش.

ركز الأستاذ في بداية حديثه على أن الدستور المغربي لسنة 2011 عزز للامركزية الإدارية، وتساءل الدكتور في بداية حديثه عن أهم الرهانات مما أفضى به إلى الحديث عن الموضوع من خلال محورين.

ركز الأستاذ في المحور الأول على الجهوية والتنمية الترابية وأهم التحديات التي تواجهها وخصوصا على مستوى المجال، حيث رأى أن جهة الرباط والدار البيضاء تستأثران بنسبة 50% من المشاريع، بينما الجهات الأخرى تتقاسم البقية.

أما المستوى السوسيو اقتصادي فتحدث الدكتور عن مستوى الغبن الاقتصادي وعن التخلف المناطقي البنيوي الذي بدا واضحا بين الجهات في المغرب.

أما المحور الثاني فقد ركز الأستاذ فيه على ما اسماه الجهوية وإعداد التراب أي رهانات، حيث تحدث على المستوى المؤسساتي مشيرا إلى أن الجهة هي المختصة في مجال إعداد التراب لكون الجهة لديها بنيات إدارية تسعفها في وضع المخططات والبرامج والمشاريع ومواكبة تنفيذها، وأضاف أنه يجب تمكين الجهات من بنيات إدارية قادرة على تمكينها من تنفيذ برامجها.

ركز الأستاذ كذلك على المستوى التنظيمي حيث أوضح أن التقطيع الترابي تتكفل به وزارة الداخلية وهذه مسألة غير منطقية، وأشار إلى أن التقطيع يتم بمرسوم وأن وضع الاختصاصات يتم بقانون نظامي أو قانون عادي، ورأى بأنه يجب أن يكون تقطيع التراب بقانون وأن يدخل في إختصاصات البرلمان كما هو الحال في الدول الأوروبية.

وأضاف أنه يجب ربط قضية إعداد التراب الوطني بالمواطنين، وأن تكون الرؤية منبثقة من المواطنين لهذ التقطيع، باعتبارهم الأقدر على تقدير المصلحة التي تخصهم بدرجة أولى ولارتباطهم بالأرض أصلا.

خلص الدكتور في مداخلته إلى القول إلى أن المغرب أمام رهانات اقتصادية وسياسية موضحا أن الرهانات الاقتصادية تتطلب تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، أما الرهانات السياسية فتتطلب تقاسم السلطة بين جميع الفرقاء السياسيين سواء كانوا في السلطة أم المعارضة.

0 كانت حول "دور محكمة الحسابات في الرقابة على المجالس الجهوية بموريتانيا" من طرف الدكتور الشيخ سيدي المختار ابوه: أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية.

تطرق الأستاذ في هذه المداخلة بداية إلى تعريف المجموعة الإقليمية بحسب القانون الموريتاني، موضحا أن هذه المجموعات، تنقسم إلى البلديات والمجالس الجهوية التي أقرتها التعديلات الدستور لسنة 2017 على دستور 1991.

انطلق الأستاذ في بداية حديثه من سؤال جوهري هو: هل يمكن القول بأهلية محكمة الحسابات لرقابة المجالس الجهوية في موريتانيا؟

ركز الباحث على اختصاصات محكمة الحسابات مقسما هذه الاختصاصات إلى إختصاصات قضائية تتمثل أساسا في النظر في الحسابات ومعاقبة أخطاء التسيير سواء بغرامات مالية أو غير ذلك، وإختصاصات غير قضائية مختصة في المجال الإداري وتنفيذ الميزانية.

وتطرق الأستاذ إلى أهمية هذا الدور الذي تقوم به محكمة الحسابات في مجال الرقابة على الهيئات الإقليمية سيساهم في صيانة الأموال العمومية.

ركز الباحث كذلك على الضمانات التي منحها المشرع لأعضاء المحكمة علاوة على الدور الذي تقيم به في تقديم المشورة للحكومة.

وقد خلص إلى أن هناك عوائق تقف عقبة في وجه تأدية محكمة الحسابات لدورها بشكل كامل، وهي حسب رأيه تتمثل في تضخم الدور الذي أسند لهذه المحكمة، الذي رأى أنه لا يتناسب مع قدراتها الحالية، مما يتطلب دعمها بالكادر البشري ولا مركزية سلطاتها، إضافة إلا أن هذه المحكمة لا تقوم بنشر تقاريرها بشكل سنوي حيث لا يلزمها القانون بذلك وهو ما يحد من جديتها حسب رأي الأستاذ.

المداخلة الرابعة حول موضوع "الجهوية بالنظامين الموريتاني والمغربي" قدمها الدكتور محمد المختار بلاتي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية.

ركز الأستاذ في بداية حديثه عن مكانة في الجهة في الدستورين المغربي والموريتاني، حيث أوضح الدكتور أن الدستور المغربي لسنة 2011 أولى مكانة حقيقية للجهة، بينما الدستور الموريتاني لسنة 1991 والمعدل لم ينص على الجهات إلا في مادة وحيدة وهي المادة 98.

تطرق الأستاذ لما أسماه المركزية المخففة أو عدم التركيز الإداري، كما أشار إلى مفهوم بنية للامركزية باعتبارها هو الفدرالية في تسيير الهيئات الإقليمية.

أشار الباحث في معرض حديثه عن للامركزية باعتبارها لها تاريخ طويل في المغرب، عكس الوضع في موريتانيا مرجعا ذلك إلى طبيعة ظهور الدولة القطرية في البلدين.

المداخلة الخامسة حول موضوع "الهيئات الديمقراطية التشاركية في موريتانيا" للدكتور باهو دحود أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية جامعة نواكشوط العصرية.

ركز الدكتور في بداية حديثه

تطرق الدكتور بعد ذلك إلى

ختم الدكتور في نهاية مداخلته

اليوم الثاني من الندوة (28 اكتوبر 2021)
رئاسة: رئاسة: الدكتور محمد الأمين سيدي باب، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية،

مقارنة بين القانون المتعلق بالجمعيات 1964 والقانون المتعلق بالجمعيات والهيئات ولشبكات رقم 2021-004

د/ محمد الملقب الداه ولد الشيخ

استاذ متعاون بجامعة نواكشوط العصرية

باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تحاول هذه الدراسة المقارنة بين قانون المتعلق بالجمعيات رقم 098-64 الصادر بتاريخ 9 يونيو 1964، الذي يعتبر اللبنة الأولى للقوانين المنظمة لهذا النوع من الهيئات الوطنية، ويمنحهم الصفة الرسمية لممارسة أنشطتهم داخل البلاد.

وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على هذا القانون إلا المشرع الموريتاني لاحظ بعض القصور في هذا القانون، وهو ما تجسد من خلال إصدار القانون رقم 2021-004 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات، وهو القانون الذي ينظمه مرسوم يتضمن تطبيق القانون يوضح بعض الجوانب المهمة من هذا القانون.

وستهتم الدراسة بالوقوف على أهم الفوارق التي أحدثها القانون الجديد باعتبارها نقلة نوعية ستحسن من مستوى هذه الجمعيات، ومنحها مزيدا من الحرية في الحركية ضمن إطار قانوني واضح.

د مصطفى سيد أحمد البح / أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية/ باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

ضمن فعاليات اليوم الاول من أشغال الندوة الوطنية الموسومة بآفاق التنمية المحلية التشاركية في ضوء قانون الجمعيات والهينات والشبكات، كان عرضي اليوم (2021/10/27) بكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة نواكشوط العصرية عن: قانون الجمعيات الجديد...توسيع الحريات ومتطلبات الرقابة.
حيث قدم هذا القانون مقاربة جيدة بين الضمانات القانونية الممنوحة لجمعيات المجتمع المدني وبين متطلبات الرقابة الضرورية من القطاعات المعنية كالقطاع المكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني
ففي مجال الضمانات اعتمد القانون نظام التصريح بدل الترخيص وفق إجراءات شكلية، واعترف لجمعيات وهيئات وشبكات المجتمع المدني بالمشاركة في التشاور والتبادل حول السياسات العمومية سواء كان منظما على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي وذلك في القضايا ذات الصلة بمجال تدخلها، مع الامتناع عن مزاولة أي أنشطة خاصة بالمجتمع السياسي...(المادة 3 من القانون).

كما اعترف القانون لأول مرة لهذه المؤسسات بإمكانية الحصول على الدعم الفني والمالي من الدولة ومن مجموع شركاء التنمية وطنيا وخارجيا وفق القانون، وكذا التصنيف والترتيب الذي سيسهل ويقرب لها التصريح والتنوع على مستوى السلطة المختصة في المقاطعة أو الولاية أو الإدارة المركزية من جهة، وقسمها من جهة أخرى إلى:

- جمعيات عادية وطنية أو أجنبية
- شبكات الجمعيات التي تتكتل لتحقيق أهداف والدفاع عن مصالح مشتركة لا يقل عددها عن 20 ؛
- هيئات تخصص تحويلا لا رجعة فيه لأموال أو أملاك أو حقوق قصد تطوير عمل أو إنجاز أنشطة ذات نفع عام لهدف غير ربحي ، وتتراوح هذه الاموال من 30 إلى 100 مليون قديم ؛
- وداديات تتشكل لإحياء علاقات الزمالة والتضامن أو تخليد هذه الصلات والقيم والاحتفال بها كي تبقى في الذاكرة الجماعية.

وبالمجمل وفق القانون إلى حد كبير في التفريق بين الحل النظامي والحل القضائي لهذه المؤسسات، رابطا الحل النهائي للجمعيات بالقضاء ومكتفيا للإدارة فقط بحق تعليق عمل الجمعيات لفترة لا تتعدى 30 يوما تستأنف الجمعية نشاطها بمجرد انتهاء هذه المدة إذا لم يتم القيام بإجراءات تحريك الدعوى حسب المادة 25.

الجمعيات الأجنبية وشروط ممارسة النشاط في موريتانيا

الدكتور الطاهر أحمد . المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الانعكاس الاقتصادي لجمعيات النفع العام

الدكتور محمد الأمين عمي ، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية،

رئاسة:الدكتور الشيخ عبد الله أحمد باب، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية،

حرية انشاء مراكز الدراسات و البحث

الدكتور **بون** ولد باهي، المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الأسس التنظيمية للجمعيات في موريتانيا وشروط استيفاء ترخيصها

الدكتور الحسين محمد جنحين ، المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الأحكام الجنائية لخرق قانون الجمعيات

الأستاذ محمد ولد عبد الودود، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

المقارنة بين القانون الجديد والقانون القديم من حيث تكوين الجمعيات

الدكتور محمد الملقب الداه الشيخ، المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

في اليوم الثاني من ندوة الجهوية وسؤال الحكامة الجيدة المنعقد بتاريخ 26 إبريل 2019 بفندق وصال – نواكشوط المنظمة من طرف المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبشراكة مع كل من مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية ومؤسسة هانس زايدل الألمانية وكانت الجلسة الأولى برئاسة الدكتور سيد محمد ولد سيد أب ، والمقررة أمنة بنت التف ، وشمل هذا اليوم أربع مداخلات وهي كالتالي :

المداخلة الأولى : كانت تحت عنوان : "المجالس الجهوية وإشكالية التمويل بموريتانيا" قدمها د.سعد بوه الركاد ، وتطرق في البداية لوضعية البلديات في موريتانيا ، والانزلاقات التي شهدتها هذه الهيئات المحلية كما تطرق إلى تحويل الكثير من صلاحيات البلدية، و أن جانب تمويل كان ضعيفا، وعرج أيضا على إصلاحات 2018 واعتبرها إصلاحات بامتياز وأنها شهدت الجوانب الإدارية والمالية ، وتطرق إلى أهداف إصلاح 2018 المتمثلة في :

الفعالية و الديمقراطية و الشفافية

كما ركز على شروط نجاح اللامركزية وحددها في :

توفر الإرادة السياسية الحقيقية و القدرة الكبيرة على القيادة والتسيير

و طالب بضرورة إجراء :

إصلاح إداري ومالي وتكريس التشاركية مع اعتماد برامج وكذا ضبط التسيير المالي ،

و ذلك ما يتجسد في :

إعطاء المسؤولية للمسير و تخفيف الرقابة القبلية و المساءلة وتقديم الحساب.

واختتم مداخلته بالتوصيات التالية :

بعد إنشاء جهات لم يحدث تغييرا يذكر :

نفس الصندوق الجهوي
نفس التقطيع الترابي
غياب التسيير
أخيرا خطورة الرشوة

المداخلة الثانية:
كانت تحت عنوان: "الجهة والوصاية مستجدات القانون التنظيمي رقم: 111-14 "
قدمها د. أحمد حضراني واستهلها بصلاحيات رئيس الجهة وذكر أن دستور 2011 كان قد منح رئيس الجهة صلاحيات واسعة من بينها أنه هو الآمر بالصرف بينما جاء هذا القانون التنظيمي وقلص هذه الصلاحيات وأعطى الكثير منها للسلطات العامة.
وتطرق الدكتور لحضور سلطة الوصاية وأن هذا القانون استبدل كلمة الوصاية بالرقابة.
كما جاء في القانون أن القضاء أصبح هو صاحب الاختصاص في حل وعزل جميع المجالس الترابية والتي كانت في الماضي من صلاحيات الوزير الأول ، كما عرج أيضا على عدم استقلالية القضاء في المغرب وتطرق إلى الجوانب الإدارية ك :
وزارة الداخلية ، الولاية

مستجدات القانون

وأن الاستقالة توجه إلى وزارة الداخلية
وأن إقالة وعزل العضو المحلي من اختصاص المحاكم
كما ختم مداخلته بأهمية :

المراقبة على أعمال المجالس المحلية
المراقبة المالية

حلول سلطة الوصاية محل رئيس الجهة

وأكد أن الجهة في المغرب تحتل الصدارة

المداخلة الثالثة :

كانت تحت عنوان : "التنظيم الجهوي بالمغرب، ومأسسة الحوار والتشاور" قدمها د. سعيد عبد الرحمن بنخضرة، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،جامعة القاضي عياض مراكش .

تطرق المتدخل إلى نقاط أساسية فيما يلي :

البعد الجهوي بالمغرب

المشاركة وترشيد الموارد المالية المحلية

روح التشاور والشفافية

حكم القانون

إقرار مبدأ المسؤولية بالمحاسبة

استقلالية المواطن المحلي

الفعالية

وتطرق إلى مرتكزات نظام الحكم على المستوى الوطني وركز على :

التشاركية

فصل السلط

التوازن

الحكامة الجيدة

ربط المسؤولية بالمحاسبة

وتحدث أيضا عن المقتضيات الدستورية في المواد من 12 – 39 في الإطار القانوني

إحداث هيئات لتفعيل الحوار والتشاور

أما على المستوى الجهوي :

تطابق النص الدستوري

التزام بالموضوعية والشفافية

تشجيع دعم المؤسسات المحلية

الحوار والتشاور

إحداث هيئات استشارية

تقديم العرائض

دعم آليات تؤمن مشاركة السكان

وتكلم أيضا عن اكراهات من أهمها :

المواطن

عدم ضمان الحقوق

عدم الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

وفي **المداخلة الأخيرة** التي كانت تحت عنوان : "التأطير الدستوري للجهة ، والفعل الترابي بالمغرب".
والتي قدمها د. خالد البهالي واستعرض فيها مدلول التأطير الدستوري للجهة
العودة إلى المحلي (الجماعات الترابية)
سياسة عمومية تنهض بالديمقراطية المحلية
تعزيز اللامركزية
الجهة ودورها كإطار عملي
الهرمية المحلية
وفي آخر مداخلته تطرق المتدخل إلى أن الجهة أصبحت خيارا استراتيجي لا غنى عنها، وأن الدستور ضمن لها المشروعية .
كما تعرض للنقاط التالية :
التدبير الحر
مبدأ التفريع
التخصص
الفعالية
صندوق التضامن
ضرورة تغير نزع السلطة
عدم فرض الجهة في الإطار القانوني
إصلاح المؤسسات المحلية وعدم والتمركز
الخروج من المركز إلى المحيط

التوصيات

أوصى المشاركون في هذه الندوة بما يلي:
- تمكين الجهات من بنيات إدارية تسعفها في وضع المخططات والبرامج ومواكبة تنفيذها، وعدم الإبقاء على أمر تقطيع التراب بيد المجال التنظيمي.
- إعادة النظر في الصلاحيات المخولة للسلطات المحلية في الجهة بما يتوافق مع محددات الرقابة البعدية ومبدأ التدبير الحر المنصوص عليه دستوريا.
- ضرورة استعانة الجهة بأهل الاختصاص من رجال القانون ورجال الادارة والجغرافيين.
- تخفيف حضور الإدارة المركزية في عمل الجهة خاصة دور الوالي في النظام المغربي.
- ضرورة استكمال النظام القانوني للجهة خاصة في موريتانيا التي ما تزال النصوص التنظيمية فيها لم تصدر بعد.
- توفير الوسائل البشرية والمادية للجهات الرقابية(محكمة الحسابات في موريتانيا مثلا) من أجل القيام بدورها في رقابة المجالس الجهوية للتنمية.

- إلزامية نشر التقارير بالنسبة للجهات الرقابية للعموم بصفة دورية لما لذلك من دور في تطوير أدائها الرقابي بصفة عامة، ودورها في رقابة المجالس الجهوية بصفة خاصة.
- توفير الشروط السوسيوسياسية لعملية رقابة المجالس الجهوية، وخاصة تجنب التحكيم السياسي والإداري في نتائج الرقابة.
- إضفاء التشاركية وترسيخ مفهومها من خلال التنصيص عليها بشكل أكبر في مواد الدستور.
إعداد أيام تشاورية (إستشارة وطنية) حول تمويل المجالس المحلية.
إنشاء غرف جهوية لمحكمة الحسابات
إعداد استراتيجيات للتنمية على المستوى الجهوي
إعداد مؤشر تركيبي للتنمية الجهوية على أساسه يتم منح تمويل الجهات والتفاضل بينها.
إعداد نظام للمعلومات على المستوى الجهوي (حساب الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجهة)
استحداث جائزة للأحسن أداء كل سنة لخلق التنافس بين الجهات
التخفيف من سلطة الوصاية لاكتفاء بالمصاحبة والمراقبة الإدارية اللاحقة.
تعديل القانون التنظيمي للجهات بما يخدم الوضوح وتجنب الغموض وخاصة في المسائل التي تراقب فيها أجهزة اللاتمركز أشخاص وأعمال المجلس الجهوي
تحويل الأعضاء والمنتخبين صلاحية تحريك المراقبة القضائية (المحاكم الإدارية على المجلس الجهوي، وعدم الاختصار على أجهزة السلطة الوصية (والي الجهة).
توظيف الأداة التشريعية لتحقيق الانتقال السلس من جهة أو وحدة ترابية بيروقراطية إلى وحدة ترابية مواطنة ، مصاحبة، تواصلية ومسؤولة تحقيق الحكامة الديمقراطية التمثيلية
مأسسة الحوار والتشاور تستوجب قادة منتخبين بطريقة ديمقراطية وحاملين لمشروع مجتمعي.
دعم الفاعل المدني والحقوقي وقبل ذلك الأكادمي بحسب التخصص لدعم المراكز العلمية العاملة في مجال التكوين على (المشاركة المواطنة)
فتح آفاق التعاون بين المجالس الجهوية وجمعيات المجتمع للتكوين في مجال الترافع المدني.
رفع مستوى المبادرة الذاتية لدى المواطنات والمواطنين تهيئا للانتقال به من مستمع ومستقبل إلى فاعل ومتحكم في التنمية المحلية بما يتوافق مع المصلحة العامة
تقوية جلسات الاستماع والإنصات المحلي لتنمية المعنوية لدى الفاعل المدني المحلي
وضع المجالس الجهوية لميثاق الديمقراطية التشاركية كمدونة للأخلاقيات وحسن السلوك
إحداث هيئة للتتبع وتقييم مسار الديمقراطية التشاركية لتطوير ومعالجة ما قد يشوب عملية الحوار والتشاور.

منسقا الندوة :

الدكتور . سليمان حامدون حرمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الأستاذ : محمد الداه عبد القادر، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية.